

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 3-6/6/2014

مسائل أخرى

البند 13 من جدول الأعمال

تقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة التي قامت بها
المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة
الإيمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم
المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة
للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية
العالمي إلى بنما والسلفادور

للعلم*



* وفقا لقرارات المجلس التنفيذي بشأن التسيير والإدارة التي اعتمدت في الدورة السنوية والدورة العادية الثالثة لعام 2000، فإن الموضوعات المقدمة للمجلس للعلم والإحاطة ينبغي عدم مناقشتها إلا إذا طلب أحد أعضاء المجلس ذلك تحديدا قبل بداية الدورة ووافق رئيس المجلس على الطلب على أساس أن المناقشة تتفق مع الاستخدام السليم لوقت المجلس.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الاطلاع على وثائق المجلس التنفيذي

في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (<http://executiveboard.wfp.org>)

Distribution: GENERAL

WFP/EB.A/2014/13

DP/FPA/OPS-ICEF-UNW-WFP/2014/CRP.8

9 May 2014

ORIGINAL: ENGLISH

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

أمينة المجلس التنفيذي، أمانة المجلس السيدة E. Joergensen هاتف: 066513-2603
التنفيذي:

للاستفسار عن توفر وثائق المجلس، يرجى الاتصال بوحدة خدمات المؤتمرات (هاتف: 066513-2645).



UNOPS unicef



Distr.: General
28 April 2014

Original: English

المجلس التنفيذي
لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة
(اليونيسف)

المجلس التنفيذي
لبرنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم
المتحدة لخدمات المشاريع

المجلس التنفيذي
لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين
الجنسين وتمكين المرأة

المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة
الدورة السنوية 2014
3-6 يونيو/حزيران 2014، نيويورك

المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي
الدورة السنوية 2014
3-6 يونيو/حزيران 2014، روما

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم
المتحدة لخدمات المشاريع
الدورة السنوية 2014
23-27 يونيو/حزيران 2014، جنيف

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة
الدورة السنوية 2014
17-19 يونيو/حزيران 2014، نيويورك

تقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة التي قامت بها المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة
الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة
الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي إلى بنما
والسلفادور

أولاً - المقدمة والخلفية

1- اضطلع وفد مؤلف من 25 عضواً من المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم
المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)،
وبرنامج الأغذية العالمي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بزيارة ميدانية مشتركة إلى بنما والسلفادور في الفترة من
23 مارس/آذار إلى 1 أبريل/نيسان 2014. ويكمن الغرض من الزيارة في تعزيز فهم أعضاء المجالس التنفيذية
لدور نظام الأمم المتحدة الإنمائي عموماً ودور المنظمات المحددة المعنية في الإقليم. وتعرف الوفد على دور فريق

الأمم المتحدة الإقليمي ومهامه في دعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية والحكومات الوطنية والتنسيق بين هذه الأفرقة والحكومات في الإقليم، كما تفاعل مع المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري في بنما. وفي بنما، بدأ الوفد وفريق الأمم المتحدة الإقليمي النظر في وضع نهج "توحيد الأداء الإقليمي" لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وهو نهج ينبغي مواصلة استكشافه في المستقبل. ولاحظ الوفد عن كثب الدور الذي يؤديه فريق الأمم المتحدة القطري في السلفادور في سياق جهود البلد لبلوغ التنمية المستدامة، وخصوصاً تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على ضوء التحديات التي يواجهها.

2- وقد حققت السلفادور، بوصفها من الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، تقدماً هاماً في التنمية خلال السنوات الأخيرة ولكنها لا تزال تواجه تحديات مختلفة. وأتاحت الزيارة فرصة فريدة من نوعها لرؤية كيفية تحقيق السلفادور التقدم خلال الفترة الماضية وكيف تعد العدة لمواجهة التحديات المقبلة، وخصوصاً في سياق خطة التنمية لما بعد عام 2015 وطبيعة الدعم الذي تطلبه من نظام الأمم المتحدة الإنمائي. وعلى الرغم من تصنيف السلفادور في الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، فإن بعض الجوانب فيها توحى بأن من الممكن اعتبارها بلداً غير نموذجي ضمن هذه الشريحة (نوعية تشييد المساكن، والحصول على مياه الشرب والصرف الصحي، والحصول على التعليم، وغير ذلك).

3- وكانت الزيارة هي الزيارة الميدانية المشتركة الأولى منذ أكثر من عشر سنوات، ونظراً لأن السلفادور هي البلد الثاني في تنفيذ مبادرة "توحيد الأداء" في الإقليم، فقد أتاحت الزيارة الفرصة لملاحظة دور نظام الأمم المتحدة الإنمائي عن كثب. وبما أن زيارة العام الماضي إلى ميانمار التي أتاحت التعرف المتعمق على إقليم آسيا والمحيط الهادئ من منظور واحد من أقل البلدان نمواً، فإن زيارة هذا العام ركزت على إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وخصوصاً حالة البلدان المتوسطة الدخل.

4- وزار الوفد مكتب اليونيسيف الإقليمي في مدينة بنما، وعقد اجتماعات مع وزير خارجية بنما والفريق الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفريق الأمم المتحدة القطري. وفي السلفادور، استقبل فخامة رئيس الجمهورية ماوريسيو فونيس الوفد، كما عقد الوفد اجتماعات مع نائب الرئيس المنتخب ورفيقه الانتقالي، ومع السيدة الأولى وأمينة الإدماج الاجتماعي سعادة السيدة فاندا بيغناتو، ورئيس المحكمة العليا، ورئيس الجمعية الوطنية، ووزير الخارجية، وفريق الأمم المتحدة القطري في السلفادور، وأعضاء السلك الدبلوماسي، وممثلي الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، ووسائل الإعلام، والأطفال والمراهقين والشباب. وخلال الزيارة، نظمت مناقشات مائدة مستديرة حول مختلف الموضوعات مع التركيز على دور الأمم المتحدة في السلفادور. كما أجرى الوفد زيارات موقعية لمشروعات الوكالات المختلفة والمشروعات المشتركة في سان سلفادور والمدن والمناطق الأخرى. وشارك رئيس الوفد وزير الخارجية في مقابلة على التلفاز الوطني، كما عقد رؤساء الوفد مؤتمراً صحفياً في نهاية الزيارة.

5- ويشغل إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي نحو 8 في المائة من مساحة العالم ويقطنه أكثر من 600 مليون نسمة، وهو يواجه تحديات منها الفقر، واستمرار عدم المساواة،¹ وتغير المناخ. وتعتبر السلفادور جغرافياً أحد أصغر بلدان الإقليم، وهي تعمل على تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية أساساً من خلال جهودها الخاصة، ولكن بدعم من الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف. وتؤدي الأمم المتحدة دوراً هاماً في

¹ يبلغ معادل جيني في السلفادور 0.44.

هذا الصدد. وخلال السنوات الاثنتين والعشرين التي مضت على توقيع اتفاق السلام بين الأطراف المتنازعة، الذي يسهلته الأمم المتحدة، استمرت السلفادور في مسيرتها الديمقراطية محققة تقدماً كبيراً على الصعيد الاجتماعي الاقتصادي. وقد بنت الحكومة الحالية التي تولت السلطة عام 2009 برئاسة السيد فونيس، على منجزات الإدارات السابقة في المجال الاجتماعي، كما أخذت بتدابير مختلفة في مجال السياسات لمعالجة تفشي عدم المساواة والإقصاء والفقر. ونتيجة لذلك، تحقق تقدم مشهود في مجالات الصحة والتعليم والحد من الفقر. ومع انتخاب رئيس جديد من الحزب الحاكم نفسه، من المنتظر أن تستمر هذه السياسات، الأمر الذي سيساعد على تحقيق مزيد من التقدم في التصدي لعدم المساواة. وقد ركزت الزيارة هذه على دور نظام الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتحديات المقبلة في سياق خطة التنمية لما بعد عام 2015.

6- ويعرب الوفد عن شكره لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بصفتها الوكالة المنسقة للزيارة الميدانية المشتركة لعام 2014، وفريقي الأمم المتحدة القطريين في السلفادور وبنما، واليونيسف، والأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتنظيم الزيارة بصورة مهنية تماماً ولترحيبهم الحار وآرائهم الثاقبة حول العمل الذي يقومون به. كما يود الوفد أن يشكر حكومتي السلفادور وبنما لحسن ضيافتهما والوقت الذي كرستاه لاستقبال الوفد ومناقشة دور الأمم المتحدة في بلديهما. كما يشكر الوفد أصحاب المصلحة العديدين الذين شاركوا في الاجتماعات وموظفي المشروعات التي زارها وأصحاب المصلحة فيها الذين خصصوا الكثير من الجهد والوقت لاستضافة الوفد.

ثانياً - التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة والحكومة الوطنية وأصحاب المصلحة الآخرين

ثانياً-1 التعاون بين فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة استناداً إلى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

وضع الأولويات الإنمائية الوطنية للسلفادور

7- تواجه السلفادور عدداً من المشاكل الإنمائية، أبرزها هشاشة سيادة القانون، وضعف المؤسسات، وانتشار فقر الدخل على نطاق واسع، وقلة ما يتوفر من الخدمات الاجتماعية الأساسية الجيدة، والتفاوت الكبير في الدخل، والعمالة الناقصة والبطالة، والفساد، والعنف والجريمة، بما في ذلك ارتفاع معدل العنف الجنساني والعنف ضد الأطفال والمراهقين، والتوسع الحضري العشوائي وما يرافقه من تدهور بيئي، وارتفاع معدل التعرض للكوارث الطبيعية.

8- ورغم النمو الاقتصادي المستمر عقب اتفاقات السلام لعام 1992، فقد أثرت الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية في عام 2008 بقوة على اقتصاد السلفادور. وفي عام 2013، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 1.9 في المائة، وهو معدل يتوقع أن يستمر في المستقبل القريب، الأمر الذي يضع السلفادور دون متوسط النمو في أمريكا الوسطى (للاطلاع على لمحة عامة عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي، انظر الموجز القطري المرفق).

9- وأحيط الوفد علماً بأنه تم إنجاز أربعة من الأهداف الإنمائية للألفية بالفعل² وبأن البلد في سبيله لتحقيق هدفين آخرين.³ غير أن ستة أهداف تحتاج إلى دفعة قوية إذا أريد لها أن تتحقق، تُعتبر ثلاثة منها صعبة بشكل خاص، وهي: القضاء على الجوع؛ وتمكّن الأطفال، سواء الذكور أو الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي؛ والمساواة بين الجنسين.

10- ونتيجة لذلك، قامت الحكومة التي تولت السلطة برئاسة السيد ماوريسيو فونيس عام 2009 بإعطاء الأولوية للاستثمار الاجتماعي ووضع السياسات الاجتماعية، إلى جانب توليد الدخل العام. وفي اجتماع مع نائب الرئيس المنتخب والفريق الانتقالي، علم الوفد أن الحكومة الجديدة، التي ستتولى السلطة في يونيو/حزيران 2014، قد حددت أولويات مماثلة.

11- وتضطلع المعونة الإنمائية بدور هام في تخطيط سياسات الحكومة، مع أن السلفادور، بوصفها من الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، تعمل أساساً بتمويل من الحكومة. وبغية زيادة فعالية سياساتها الإنمائية وإتاحة المجال أمام الحوار مع المانحين والجهات الفاعلة غير الحكومية، وقعت السلفادور إعلان باريس بشأن فعالية المعونة في 2009. كما وضعت خطة التنمية الوطنية للفترة 2009-2014 التي حددت الأولويات، وأنشأت إطاراً للمانحين ليوائموا المعونة التي يقدمونها مع الأولويات الحكومية، وأرست الأساس لإنشاء نيابة وزارة لشؤون التعاون والتنمية. وساعدت نيابة الوزارة هذه على تعزيز المستوى السياسي لاتخاذ القرار في القضايا الإنمائية وعلى توسيعه بحيث لا يكتفي بمجرد إدارة المعونة. وأدت هذه القرارات جميعها إلى زيادة الشفافية في المشروعات القائمة وأتاحت منبراً لتبادل الآراء مع الشركاء. وتُعتبر مشاركة السلفادور في وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة 2012-2015 إحدى الحصائل الملموسة لتحسن عمل البلد مع أصحاب المصلحة.

لماذا الأخذ بنهج "توحيد الأداء"؟

12- تمثلت نقطة البدء في اهتمام السلفادور بنهج توحيد الأداء في حالة تجزؤ المعونة المقدمة عبر هيكل متوازنة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف المعاملات وضعف الكفاءة. إضافة لذلك، ومع أن المعونة الأجنبية لا تشكل إلا 1.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، فإنها تغطي زهاء 17 في المائة من مجموع الاستثمار الاجتماعي. وتحتاج السلفادور، بوصفها من الشريحة الدنيا بين البلدان المتوسطة الدخل، إلى استخدام موارد المعونة المتناقصة لتعزيز التنمية الاجتماعية. وقد اختير توحيد الأداء بوصفه النهج اللازم لتحقيق ذلك.

13- وقامت حكومة السلفادور، عقب مشاركتها في مؤتمر توحيد الأداء في مونتيفيديو عام 2011، بإبلاغ مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي باهتمامها بهذا النهج. كما قامت فيما بعد، وكمثال على التنسيق العملي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بدراسة حالة أوروغواي، وهي بلد من البلدان التجريبية في نهج توحيد الأداء. واستغرقت عملية اعتماد توحيد الأداء سنتين ابتداء من قرار الحكومة طلب المشاركة في النهج والموافقة على النموذج من خلال اللجنة التوجيهية الوطنية وحتى الإعلان المشترك بين

² القضاء على الفقر المدقع؛ وتكافؤ الجنسين في المدارس الابتدائية والمتوسطة؛ ووقف انتشار الملاريا والسل وبد انحسارهما؛ والحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي الأساسية.

³ وفيات الأطفال والرضع؛ وتعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية.

الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري في يناير/كانون الثاني 2014. وتعتبر السلفادور، التي بادرت إلى الأخذ بنهج توحيد الأداء من تلقاء نفسها، البلد السادس والثلاثين من البلدان التي اختارت هذا النهج.

14- وتأمل السلفادور بتحقيق مزيد من الملكية والقيادة الوطنية وبتعزيز الشفافية والحد من التكاليف وتحسين القدرات الحكومية على التنسيق من خلال توحيد الأداء. وإلى جانب الركائز الخمس المعروفة في بلدان "توحيد الأداء" الأخرى (القيادة الموحدة، والصندوق الموحد، والبرنامج الموحد، والتشغيل الموحد، والتواصل بصوت موحد)، أضيفت ركيزة أخرى هي "حكومة موحدة". وبهذه الركيزة، تهدف الحكومة إلى تحقيق اتساق أكبر لتعريفها للأولويات، فضلاً عن توفير صلة التنسيق في التعامل مع الأمم المتحدة.

15- وتضم "اللجنة التوجيهية الوطنية لتوحيد الأداء" فريق الأمم المتحدة القطري، ووزارة الخارجية، والأمانة التقنية التابعة لرئاسة الجمهورية. وهي تشرف على عمل اللجنة التقنية التي تجمع "فريق إدارة البرنامج" من جهة الأمم المتحدة، ونيابة وزارة التعاون والتنمية والأمانة التقنية الفرعية التابعة لرئاسة الجمهورية من جهة الحكومة.

16- ولم يبدأ نهج توحيد الأداء في السلفادور إلا في يناير/كانون الثاني 2014؛ ويبدو وضعه موضع التطبيق واعداداً غير أنه لم يصمد بعد أمام اختبار الزمن. وهناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به إذا أريد للنهج أن يؤتي أكله، وسيكون لنظام المنسق المقيم أهمية حاسمة في وضع آليات العمل المشترك في إطار النهج. وكان من دواعي سرور الوفد أنه شاهد أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري يشددون على استعدادهم للعمل بصورة موجهة نحو النتائج وليس بالتركيز على العمليات. وتمثل الخطوة التالية للفريق في تنفيذ الإجراءات التشغيلية الموحدة لبلدان توحيد الأداء، والتي تعتبر ذات أهمية حاسمة لجنه ثمار النهج. وهناك مجال آخر ينبغي استكشافه وهو طريقة التمويل المشترك لتوحيد الأداء بصورة تتجاوز مجرد تجميع موارد الوكالات.

17- وفي حين أن الفصل بين مهام المنسق المقيم ومهام الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل جيداً على ما يبدو، فإن الوفد يلاحظ أن التوتر المتأصل بين المهمتين لا يمكن أن يعالج إلا على المستوى العالمي.

إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

18- يطرح إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة 2012-2015 تحليلاً واضحاً للتحديات الإنمائية في السلفادور ويحدد خمسة مجالات استراتيجية وسبع حصائل تتفق مع الأولويات الوطنية: الإنصاف، والإدماج والحد من الفقر، والتنمية الاقتصادية الشاملة للجميع، والحوكمة الديمقراطية، والإصلاح والتحديث، وأمن المواطنين وحمايتهم من العنف، والاستدامة البيئية، والحد من مخاطر الكوارث. وتغطي المجالات الاستراتيجية في إطار العمل التحديات الرئيسية التي تعترض سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. غير أنه أقل وضوحاً بشأن تقسيم العمل بين أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري والميزة المقارنة التي يقدمها هذا الفريق في معالجة قضايا السياسات التي يتم تحديدها.

19- وقد لاحظ الوفد ما يتسم به إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من توجه قوي على صعيد السياسات، وهو ما يتفق مع احتياجات البلدان المتوسطة الدخل ويتيح الفرص أمام نظام الأمم المتحدة الإنمائي للعمل بصورة مفيدة، على النحو الذي تمت مناقشته على الصعيدين الإقليمي والقطري. ويوجد نظام للرصد والتقييم يشمل المجالات الاستراتيجية الخمسة والحصائل السبع، ويستخدم واحداً وخمسين مؤشراً. ويقوم

النظام بتقييم ذاتي فصليا وسنوياً، وسيخضع لاستعراض مستقل بنهاية فترة إطار العمل. ولم يناقش الوفد بالتفصيل سير إطار الرصد ولا نتائجه أو حالة الاستعراض المستقل النهائي. كما لم يكن من الواضح مدى استخدام إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية كأساس لحوار موضوعي بشأن السياسات مع الحكومة في المجالات التي تم تحديدها.

ثانياً-2 الشراكة بين وكالات الأمم المتحدة

20- يعمل فريق الأمم المتحدة القطري بصورة تنمائية مع عدد من المتطلبات المعهودة لدى الأمم المتحدة في بلد متوسط الدخل، ومنها التركيز على اقتراح حلول على صعيد السياسات ودفعها قدماً وتقديم المشورة النظرية بشأنها، وتعبئة التمويل الإنمائي وتعزيزه، وتيسير عمليات التبادل فيما بين بلدان الجنوب، وتنمية القدرات الوطنية، وتعزيز الحوار والمصالحة، وتشجيع الحضور الشامل.

21- ويجري التعاون بين الوكالات من خلال الأفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات التي تغطي ثماني قضايا برنامجية تتصل بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تتولى التنسيق بينها وكالة رائدة، وخمسة أفرقة عاملة تعالج مسائل الدعم الإداري. وقد مهد النجاح في التعاون في المشروعات المشتركة الطريق أمام مزيد من التعاون المكثف في إطار مبادرة توحيد الأداء.

22- وهناك مثال جيد للتعاون فيما بين الوكالات على المستوى الإقليمي لاحظته الفريق وهو العمل الذي تقوم به "فرقة العمل الإقليمية المعنية بالمخاطر والطوارئ والكوارث في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي" التي تهدف إلى تحسين الاستجابة للكوارث في الإقليم، مع التشديد على تحسين التنسيق وتبادل المعلومات. وقد أثبتت فرقة العمل الإقليمية فعاليتها في الاستجابة المنسقة المبكرة في أعقاب زلزال هايتي عام 2010.

ثانياً-3 الشراكة مع الشركاء الإنمائيين الآخرين

منظمات المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف

23- أتاحت أمام الوفد، أثناء الزيارة، الفرصة للاجتماع بمنظمات المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف التي تتخذ من السلفادور مقراً لها. وأكبر ثلاثة جهات مانحة في السلفادور هي الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة (وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة)، وإسبانيا (وكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي).

24- وهناك حوار سياسي يجري بانتظام بين الاتحاد الأوروبي والحكومة. وإسبانيا وإيطاليا هما الدولتان الأكثر نشاطاً في السلفادور من بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وقد جددت المملكة المتحدة مؤخراً عملها في البلد ولديها برنامج صغير للتعاون هناك. وتركز ألمانيا حصراً على التعاون الإقليمي مع "منظومة التكامل لأمريكا الوسطى"، في حين أن فرنسا، شأنها شأن المملكة المتحدة، تدير ترتيباً صغيراً للتعاون. وللكسمبرغ هي أيضاً حضور في البلد. وهناك تنسيق منظم بين الدول الأعضاء، غير أنه لا يوجد برنامج مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي حتى الآن.

25- ويجتمع الاتحاد الأوروبي ثلاث مرات على الأقل سنوياً مع الجهات المانحة الكبيرة التي لها حضور في البلد ومن بينها الولايات المتحدة، وتايوان، وكوريا الجنوبية (وكالة الكورية للتعاون الدولي)، واليابان (وكالة

اليابانية للتعاون الدولي). ومن الجهات المانحة المهمة الأخرى النشطة في البلد البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

26- وجرى التشديد خلال الاجتماعات على أهمية الحوار فيما بين بلدان الجنوب والحوار الثلاثي وتقاسم المعلومات والممارسات الفضلى بين مختلف أنحاء الإقليم (الأثر الممتد). غير أنه لوحظ أن تنفيذ هذا التعاون على الصعيد العملي يواجه كثيراً من التحديات، إذ لا يوجد "مقاس وحيد يناسب الجميع" يمكن الأخذ به في جميع بلدان إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وتقوم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي برعاية الحلول القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع وزارات الخارجية والتعاون الإنمائي، لكن يمكن القيام بالمزيد في هذا الصدد في مختلف أنحاء الإقليم.

27- وأحد الأمثلة الجيدة على التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة في الإقليم هو التعاون الثلاثي بين حكومي إسبانيا والسلفادور والأمم المتحدة من خلال "صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية". وفي هذا الصدد، جرى التشديد على دور الأمم المتحدة كميسر للتعاون التقني في الميدان.

المجتمع المدني

28- وكان هناك تسليم بأن للجهات الفاعلة غير الحكومية، من قبيل المنظمات غير الحكومية والقبائل والأوساط الأكاديمية ومعاهد البحوث، دوراً هاماً تؤديه في تنشيط القوى من أجل الديمقراطية، والإدماج الاجتماعي، وحقوق الإنسان. على أن عدداً من ممثلي منظمات المجتمع المدني أعربوا عن مخاوفهم إزاء عدم كفاية تمكين المواطنين والمجموعات التي تمثل مصالحهم في النقاش السياسي والاقتصادي في البلد.

29- وأعرب الوفد عن تقديره لأن منظومة الأمم المتحدة، من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، قدمت الدعم للمشاركة النشطة من جانب منظمات المجتمع المدني في وضع القوانين المقترحة لسلامة الأغذية والتغذية، ولإدارة الشاملة للمخاطر في ميدان التنمية الاجتماعية، وغير ذلك من مبادرات. وكان مما يبعث على الارتياح ملاحظة أن منظمات المجتمع المدني تنخرط بنشاط فعلاً في المشاورات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام 2015.

30- غير أن هناك مجالاً للتحسين: فقد شدد ممثلو منظمات المجتمع المدني على الحاجة إلى المساعدة من فريق الأمم المتحدة القطري فيما يتعلق بجمع البيانات والإحصاءات تيسيراً لمناقشات مع الحكومة تستند إلى الأدلة. وشددوا على دور فريق الأمم المتحدة القطري كمنسق غير منحاز للحوار مع أصحاب المصلحة الآخرين حول القضايا الحساسة، من قبيل "برنامج الصحة الجنسية والإنجابية" والمسائل الضريبية. كما يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تضمن إشراك الجميع في العملية. ويرى ممثلو منظمات المجتمع المدني ضرورة قيام الأمم المتحدة بدور نشط في تيسير التعاون عبر الحدود والتكامل الإقليمي.

القطاع الخاص

31- إن التحديات التي تواجهها السلفادور كبيرة ولا يمكن للحكومة ولا للقطاع الخاص مواجهتها بمفردهما. وقد شددت الحكومة المنتهية ولايتها والحكومة الجديدة المنتخبة على الحاجة إلى إقامة تحالفات بين القطاع الخاص والاجتماعي والحكومة بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية، من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص.

- 32- ولاحظ الوفد أن هناك حاجة كبيرة إلى تعزيز الإنتاجية والاستثمار وتوليد الدخل وقدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة. وينبغي توفير الحوافز المنشطة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لفتح الأسواق المحلية والدولية الجديدة من خلال الابتكار التقني. وينبغي دعم مهارات إنشاء الأعمال والتعاونيات في الريف كوسيلة لتعزيز النمو المستدام الشامل للجميع، وتشجيع خلق فرص العمالة وتيسير الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر والتنمية المنخفضة الكربون، على أساس أنماط الإنتاج والاستهلاك المراعية للمناخ.
- 33- وتمثل التحديات الرئيسية التي وجه القطاع الخاص الأنظار إليها في بطء النمو الاقتصادي وانخفاض معدل الاستثمار الأجنبي في البلد. وشدد القطاع الخاص على الحاجة إلى بيئة سياسية مستقرة للتمكن من ضمان استمرار الاستثمار على الأجل الطويل. وخلال الاجتماعات مع عدد من منظمات القطاع الخاص في السلفادور، انصب التركيز على دور المسؤولية الاجتماعية المؤسسية، حيث أن أهداف مؤسسات الأعمال لا تنفصل عن المجتمعات والبيئات التي تعمل فيها.
- 34- ويعمل فريق الأمم المتحدة القطري كوسيط ومنسق لتمكين التحالفات بين القطاعين العام والخاص. وتُعلق أهمية بالغة على تنظيم الاجتماعات المشتركة بين مختلف أصحاب المصلحة خلال فترات منتظمة كمجال للحوار بينهم.

ثالثاً - الملاحظات

- 35- أثرت في الاجتماعات مع فريق الأمم المتحدة القطري وفريق الأمم المتحدة الإقليمي والحكومة والمجتمع المدني مسألة أن الطريقة الحالية المستخدمة في تصنيف البلدان المتوسطة الدخل لا تعكس عمق التحديات الإنمائية في الإقليم، كما ذكرت الحاجة إلى استعراض نظام التصنيف الحالي في المناقشات العلمية حول التنمية.
- 36- على أن فريق الأمم المتحدة القطري حدد عدداً من التحديات المشتركة بين بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل وبعض التحديات التي تواجه السلفادور تحديداً، من قبيل: الفقر والفقر المدقع، وعدم المساواة، والإقصاء على أساس الجنس، وانعدام الأمن، وتفشي العنف. كما أشير في كثير من التدخلات إلى الحاجة إلى تعزيز المؤسسات والإصلاح الضريبي، وتحسين الوصول إلى العدالة. وعلى الرغم من تأثير تحويلات المغتربين الإيجابي على الاقتصاد، فإن الهجرة من السلفادور تعتبر هي أيضاً تحدياً من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية.
- 37- ولاحظ الوفد أن البلد شديد الضعف إزاء الصدمات الخارجية من قبيل تقلب أسعار الأغذية، نظراً لانخفاض الشدائد في إنتاجية المحاصيل الغذائية، الأمر الذي يجعله مستورداً صافياً للأغذية. كما شاهد الوفد الأثر السلبي لتفشي وباء صدف البن في السلفادور، وهو ما أدى إلى زيادة ضعف العمال الموسمين في مزارع البن وأسرههم.
- 38- وفيما يتعلق بانخراط منظومة الأمم المتحدة، اعتبر الوفد أن من الإيجابي أن يعالج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الثغرات الأهم في السياسات، وأن يوائم استجابة فريق الأمم المتحدة القطري مع الأولويات الوطنية، وأن ينشئ أفرقة عاملة مواضيعية مع الوكالات الرائدة. ولاحظ الوفد أن الفريق يقوم أيضاً باختيار أدواته لتلبية الاحتياجات من خلال الدعم النظري بشأن السياسات، بالاستفادة من الخبرة المتوفرة

لدى مختلف الوكالات. على أنه كان بوسع الفريق أن يعرض بصورة أكثر وضوحاً ودقة ما لديه من ميزات مقارنة تمكن من سد الثغرات المحددة في السياسات وأن يحدد المناسبات التي يستخدم فيها فرص حوار السياسات مع الحكومة. إضافة لذلك، وفي حين أن الفريق قدم وثيقة تدلل على ما يقدمه من دعم نظري بشأن السياسات، فإنه لم يتطرق تحديداً لأنواع هذا الدعم (بناء القدرات في مجال صنع السياسات، والتوصيات بشأن السياسات، والدعوة، والمشورة التقنية).

39- والتحديات الإنمائية في السلفادور متعددة الأوجه وهي بحاجة إلى إجابات ونُهج شمولية. وكما لاحظ الوفد من خلال زيارته الميدانية، فإن وكالات الأمم المتحدة أدركت في مرحلة مبكرة أن بإمكانها أن تضيف قيمة من خلال تجميع مواردها وخبراتها بحيث تقدم مشورة متماسكة حول المشاكل المتعددة القطاعات. من ذلك مثلاً أن "برنامج الأمن الغذائي والتغذوي والقدرة على الصمود المقترن بنهج مشترك بين القطاعات على المستوى المحلي" جمع بين أربع وكالات (منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونيسف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وبين الشركاء الحكوميين على المستوى الوطني والإقليمي والبلدي، كما جمع بين وضع السياسات الوطنية والجوانب المتعلقة بالرعاية الصحية وبين تحسينات الأمن التغذوي والصرف الصحي.

40- كما زار الوفد مشروعاً في مجال الأمن البشري يدعمه "صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأمن البشري"، اختير له نهج متعدد الوجوه. وهو يجمع بين قدرات الأمم المتحدة على الوساطة للتبادل بين المستويين الوطني والبلدي، وقد أنشأ نموذجاً يدار محلياً للأمن البشري للمواطنين يضم تدخلات لمنع الجريمة، وإعادة بناء النسيج الاجتماعي، والتدريب على منع العنف، واستحداث "الخفارة المجتمعية" أي مساهمة المجتمع المحلي في أعمال الشرطة، وإعادة تأهيل المدارس.

41- وقد أكد نائب الرئيس المنتخب خلال اجتماع الوفد معه ومع الفريق الانتقالي أن الحكومة الجديدة ستواصل وستكثف الاستثمار الحكومي الحالي في السياسات الاجتماعية. كما شدد على أهمية الحوار بين مختلف الجهات الفاعلة في البلد. وقد لوحظ في ذلك الاجتماع وفي كثير من الاجتماعات الأخرى أن دور الأمم المتحدة يعتبر مهماً في خلق المجال أمام الحوار وبناء الجسور بين مختلف الفئات في المجتمع. وتعتبر الأمم المتحدة محل ثقة ويعول عليها كشريك وذلك أساساً بسبب الثقة التي بنتها من خلال جهود الوساطة خلال النزاع الداخلي في السلفادور، ومن خلال الأمثلة الأخرى العديدة على هذه الجهود منذ انتهائه. وفيما يخص نهج "توحيد الأداء"، شدد الكثيرون من أصحاب المصلحة على اعتباره وسيلة لاستخدام الموارد الشحيحة على النحو الأمثل. ويضيف نموذج توحيد الأداء في السلفادور ركيزة سادسة إلى الركائز الخمس القائمة، وتحديد العمل كحكومة موحدة. ولاحظ الوفد أن هذا الابتكار يعالج الربط الهام بين الحكومة المنسقة وفريق الأمم المتحدة القطري. ولا يزال نهج توحيد الأداء في مرحلة مبكرة، ويبدو أن تعريف ركيزة "حكومة موحدة" لم يُستكشف بالكامل بعد.

42- وتطرح إقامة المساواة بين الجنسين تحدياً كبيراً أمام السلفادور. والمشاكل المستمرة هي العنف ضد الفتيات والنساء، والفجوة الملحوظة بين الجنسين في القطاع الاقتصادي، وانخفاض مشاركة المرأة في صنع القرار، والافتقار إلى إمكانية الحصول على التثقيف الخاص بالصحة الجنسية الإنجابية. وتعطي الحكومة أولوية عالية لهذا الموضوع، وهي تجري تدخلاتها على المستوى القانوني والمؤسسي والبرنامجي. ويمكن للأمم المتحدة أن تقدم مجموعة واسعة من الأدوات والدراية والولايات المعيارية التي تتمتع بها للتصدي لهذه التحديات، وهي

تقوم بذلك فعلاً. وقد زار أعضاء الوفد عدداً من المشروعات التي تأخذ بنهج مختلفة. ويعتبر مشروع "مدينة النساء" (Ciudad Mujer) مشروعاً رئيسياً لدى حكومة السلفادور وتنفذه أمانة الإدماج الاجتماعي. وهو مشروع تعاوني بين مختلف المؤسسات الحكومية بدعم من وكالات الأمم المتحدة،⁴ ويعمل بنهج جديد يشمل ثلاثة أنواع من الخدمات في مجالات الصحة الجنسية والإنجابية، والتصدي للممارسات العنيفة، والتعليم والتدريب المهني، وعمليات تعزيز استقلالية الاقتصاد، والرعاية المتكاملة للأطفال أثناء زيارات الأمهات إلى المرافق.

43- ولوحظ أن "مدينة النساء" تختلف في كثير من الجوانب عن المؤسسات العامة الأخرى، سواء من حيث مهامها أو من حيث هيكلها التنظيمي. وتقدم "مدينة النساء" مستخدميهما كثيراً من الخدمات المهمة وهي تحظى بقبول كبير، غير أن بنيتها وعلاقتها بالمؤسسات العامة الأخرى مثل المستشفيات يمكن أن تحدا بصورة أكثر وضوحاً ضماناً لاستدامة الشبكة العامة للخدمات الاجتماعية.

44- ويجري العمل حالياً على تعميم "مدينة النساء" على المستوى الوطني. ولاحظ الوفد أن هذا النهج يناسب تماماً حالة السلفادور تحديداً، حيث يعتبر وجود المكان الآمن الخطوة الأولى في مكافحة تفشي عدم المساواة والعنف. كما يمكن لهذا النموذج أن يشكل مثلاً تقتدي به البلدان الأخرى بعد تكييفه ليتناسب مع سياقها المحلي.

45- ونظراً لأن "مدينة النساء" غير مفتوحة إلا للنساء العاملات كموظفات، فإن أفراد الأسرة الذكور لا يمكن إشراكهم في المشروعات. وقد لاحظ الوفد في زيارته أخرى أن من الأهمية بمكان في التصدي للعنف ضد الفتيات والمراهقات أن يشمل العمل الأسرة كلها بما في ذلك الآباء. ويلاحظ أنه في 70 في المائة من حالات العنف ضد البنات والمراهقات، فإن مرتكبي هذا العنف هم من أفراد الأسرة أو من الأشخاص الآخرين القريبين من الضحية.

46- كما زار الوفد عدة مشروعات تتعلق بالحد من العنف وبالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد لاحظ أعضاء الوفد خلال زيارتهم للمدارس وجود ملكية قوية من جانب المجتمع المحلي ككل، من قبيل قيام الطلاب بتنظيف الطلاب الآخرين بهذه الموضوعات، إلى جانب المدرسين والآباء المنخرطين بنشاط في المبادرات. وقدمت المشروعات الأدلة على القيمة المضافة التي يمكن لوكالات الأمم المتحدة أن توفرها لكثير من الأنشطة: تعميم مراعاة المنظور الجنساني، والنهج الذي يستند إلى الحقوق ويركز على البشر في وضع السياسات، والدعوة وتقديم المشورة.

47- وتتأثر أمريكا الوسطى، وخصوصاً السلفادور، بصورة مباشرة بتغير المناخ وتدهور البيئة، مما يضيف إلى ضعفها أمام عوامل المخاطرة الجغرافية من قبيل الظواهر البركانية والزلازل والأمطار الشديدة. فخلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة، تعرضت السلفادور، وبتواتر متزايد، لحالات الجفاف والفيضانات والتعرية، ونجحت عن ذلك خسائر في الزراعة والثروة الحيوانية بالإضافة إلى نزوح سكان الريف. وقد استثمرت الحكومة في المراقبة المنهجية لظواهر الأحوال الجوية ونظم الإنذار المبكر. ولتلبية الحاجة إلى استجابة أكثر منهجية، وضعت مجموعة من الاستراتيجيات تتضمن برامج للتكيف وتخفيف الوطأة والحماية الاجتماعية، فضلاً عن

⁴ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

التمويل. ولاحظ الوفد أن هناك اعترافاً بالحاجة إلى سياسات متماسكة في مجال التمويل البيئي والزراعي والمناخي وأن الحكومة تحاول تلبية هذه الحاجة باستخدام نهج استراتيجي متكامل. وفيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة، لاحظ الوفد أن المنظومة لا تزال تركز بقوة على إدارة الكوارث من خلال عمل "فريق الأمم المتحدة التقني المعني بالطوارئ" بغية تقديم الدعم إلى الحكومة والسكان المتأثرين قبل الكوارث وأثناءها وبعدها.

48- وفي ميدان الأمن الغذائي، أتاحت الفرصة للوفد لمشاهدة الممارسة الجيدة المتمثلة في برنامج "ال شراء من أجل التقدم" التابع لبرنامج الأغذية العالمي والذي ييسر وصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق وحصولهم على القروض.

49- وهناك ملاحظتان تقنيتان يتعين ذكرهما: أولاً، عدم ضمان موثوقية البيانات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وتقدير عددهم الدقيق بأقل مما هو غالباً. ثانياً، عدم كفاية الأمان في بعض الحالات في أماكن المشروعات.

رابعاً- التوصيات

1- فيما يتعلق بتوحيد الأداء: ينبغي على فريق الأمم المتحدة القطري أن يحقق أقصى فائدة ممكنة من الاستعراض المقبل لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بغية تصميم "البرنامج الموحد". وينبغي أن ينظر الفريق فيما إذا كانت الأداة المختارة لحوار السياسات تحقق الآثار التحفيزية الموجهة نحو النتائج، وما إذا كان توزيع الأدوار والمسؤوليات واضحاً بما فيه الكفاية لتعزيز التعاون الفعال، وما إذا كانت الميزة المقارنة لنظام الأمم المتحدة الإنمائي معروضة ومستخدمة على نحو كاف.

وعملاً على تحقيق أقصى ما يمكن من النتائج المشتركة، ينبغي على الفريق أن ينفذ بصورة كاملة الإجراءات التشغيلية الموحدة، وخصوصاً فيما يتعلق بخطة العمل السنوية المشتركة، وإطار الميزانية المشتركة، والنظام المشترك للإبلاغ عن النتائج. وينبغي على مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أن تدعم الفريق في مرحلة مبكرة من تنفيذ الإجراءات التشغيلية الموحدة.

2- نظراً لما تتمتع به الأمم المتحدة من مستوى عالٍ من السمعة والاعتراف في المجتمع وبين المؤسسات الرسمية، فإن لفريق الأمم المتحدة القطري دوراً هاماً يؤديه لتيسير الحوار بين مختلف أصحاب المصلحة. وينبغي تحقيق بناء الجسور بين الجهات الفاعلة المختلفة من خلال الحوار بين الإدارات العامة والمجتمع. ولذا فإن على الفريق أن يوضح أدوار أعضائه، من قبيل عملهم بصفة مستشار و/أو مناصر و/أو منسق و/أو ميسر و/أو بانٍ للقدرات، وأن يضمن تعاضد هذه الأدوار.

3- ينبغي على فريق الأمم المتحدة القطري، لدى تخطيطه لأنشطته ومشروعاته في البلد، أن يأخذ في اعتباره أعمال المتابعة المستندة إلى النتائج الإيجابية والدروس المستفادة من البرامج (المشتركة) المنجزة. ونظراً لأهمية دعم جهود البلد الوقائية لمعالجة المشاكل في مرحلة مبكرة، ينبغي على الفريق أن يساعد على التنسيق الفعال بين مختلف أصحاب المصلحة في المجالات ذات الصلة.

4- ينبغي على الأمم المتحدة أن تقدم المشورة عند الضرورة فيما يتعلق بموضوعات السياسة العامة والحلول في المجالات ذات الأولوية، والمساعدة في تنفيذها، وتقديم مزيد من الدعم للحكومة فيما يتعلق ببناء

- القدرات المؤسسية، مع الاستفادة الكاملة مما لديها من دراية تقنية وولايات معيارية. كما ينبغي على الأمم المتحدة أن تواصل دعمها للحكومة في تشجيع الحوكمة السليمة والديمقراطية وسيادة القانون.
- 5- ينبغي تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كموضوع شامل مشترك بين جميع برامج الأمم المتحدة، بما يشمل الاستخدام الكامل لأدوات من قبيل خطة العمل على نطاق المنظومة.
- 6- ينبغي على فريق الأمم المتحدة القطري أن يواصل دعمه على سبيل الأولوية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعميمهما في السياسات الوطنية. ومن الأهمية بمكان كذلك تقديم المساعدة على التوعية ضمن المجتمع وفي أوساط المسؤولين العموميين والموظفين. كما ينبغي التركيز بصورة أساسية على التحديات في مجال سيادة القانون ومسألة الوصول إلى العدالة، وفي إطار مكافحة الإفلات من العقاب.
- 7- نظراً لما تواجهه المرأة من تحديات هيكلية كثيرة ولكونها ضحية للعنف، ونقص الخدمات الصحية، والافتقار إلى التعليم، والبطالة، وغير ذلك، ينبغي على فريق الأمم المتحدة القطري أن يشجع الفوائد الكامنة لتمكين المرأة على التنمية الاقتصادية في البلد والإدماج الاجتماعي المستدام، سواء من خلال مشروعات مصممة خصيصاً لمعالجة احتياجات النساء أو من خلال تعميم المنظور الجنساني في جميع المشروعات.
- 8- ينبغي، عند معالجة مشكلة العنف، أن يؤخذ في الاعتبار دور المجتمع بأكمله ووضع الأسرة والعلاقات في المدارس، بالإضافة إلى التحديات خارج هذه البيئات. وينبغي على الأمم المتحدة أن تقدم الدعم للإيجاد حلول إقليمية للتحديات الإقليمية المتعلقة بالعنف.
- 9- ينبغي توجيه عناية خاصة للشباب مع التركيز على التدريب على المهارات والتعليم وبناء ثقافة السلام والتوعية بحقوق الإنسان والمشاركة في عمليات صنع القرار وتعزيز العلاقات الاجتماعية.
- 10- ينبغي على فريق الأمم المتحدة القطري أن يعزز التعاون مع المجتمع المدني بغية تحديد المجالات التي يتعين فيها ترك التنفيذ للمنظمات غير الحكومية. ولذلك، ينبغي عليه أن يواصل تشجيع التعاون البناء مع المنظمات غير الحكومية وتعزيز شراكتها مع السلطات.
- 11- ينبغي على الأمم المتحدة أن تدعم وضع استراتيجيات متكاملة لإدارة مخاطر الكوارث، وأن تواصل دعم مشروعات الحد من المخاطر في الهياكل الأساسية العامة وأن تشجع إشراك المنظمات المجتمعية، بما في ذلك المنظمات النسائية، وإدراج المنظور الجنساني في جميع مراحل إدارة مخاطر الكوارث والاستجابة لها والانتعاش منها.
- 12- ينبغي على فريق الأمم المتحدة القطري أن يعمل بتعاون وثيق مع الحكومة والشركاء الإنمائيين الآخرين نحو تحقيق التنمية الزراعية المستدامة بغية تحقيق الأمن الغذائي والتغذية الجيدة. وينبغي التركيز بصورة خاصة في هذا المضمار على النساء والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وعلى ضمان حقوق حيازة الأراضي.
- 13- ينبغي على فريق الأمم المتحدة القطري أن يوجه اهتماماً خاصاً لمكافحة سوء التغذية بجميع أشكاله مع التركيز بصورة خاصة على الأطفال في الأيام الألف الأولى من الحياة، نظراً لما له من تكلفة باهظة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية. ولاستكمال هذا النهج، هناك حاجة إلى تدخلات مركزة تتكفل بإخراج الأطفال من دائرة الفقر وبمعالجة مستويات إقصائهم العالية بصورة مستدامة، بما في ذلك من خلال تعزيز نظم وطنية متكاملة لحماية الطفل.

- 14- ينبغي على فريق الأمم المتحدة القطري أن يساعد الحكومة على تحسين البيانات والإحصاءات الوطنية وكذلك إدراج البيانات المجمعة في الاستراتيجيات والأعمال.
- 15- ينبغي على فريق الأمم المتحدة القطري أن يعزز دعمه وتيسيره لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.
- 16- ينبغي على فريق الأمم المتحدة القطري أن يواصل تقديم المساعدة للحكومة للاستفادة بقدر أكبر من التقدم الاجتماعي الاقتصادي المحرز خلال السنوات الأخيرة وأن يواصل تقديم المشورة بشأن السياسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة للجميع. وينبغي التعامل بالشكل السليم مع إمكانات تحقيق مزيد من التقدم في مجالات التعليم ونظم الرعاية الصحية والأمن الغذائي والتغذية والحماية الاجتماعية، بغية الحد من الفقر وعدم المساواة. وتتطلب التحديات المتصلة بالمهجرة مزيداً من الدعم التعاوني الذي تقدمه الجهات الفاعلة المختلفة. وينبغي على الفريق أن يواصل دعمه ومساعدته للحكومة فيما يتعلق بالإصلاح الضريبي.